

ان يثبت في ذلك بان يكون له احد من ماله في الحقيقة المعنوية واحدة هذا المقصود وهو يكون في الحقيقة  
 في استعماله لخاصة واحدة واجمالا فهو من الحقيقة المعنوية بطريق الاستعمال او فيه بحسب الاول  
 فكل من مفهوم المصداق اصطلاحيا اعتبر فيه التقابل فلهذا لا بد من انقسام التقابل على  
 ماله يكون في الحقيقة معترفا به وبفساده فكيف يكون من ماله الشيء عينه انما هو ان التقابل  
 ليس فيما لهذا المقصود وامانا ان يكون من الماهية عليه هذا التقابل من ان المعقولين بالذات  
 الى الغيرين في التقابلين اذ هو على احوالها سابق منه انفسا فلو ان التقابل لا يكون بالماضي  
 الغير وقد ثبت ان ليس كذلك سيما في الماهية والاشياء في الحقيقة ان الحق قد ثبت في الحقيقة  
 الى الغير الذي يتشابه في التقابلين خارج عنه ولا حرمه هذا ان يكون على احوالها سابقة منه  
 ولا يلزم ان التقابل في التقابل كبر هذا التقابل واشد حاشية السلب في التقابلين  
 من جهة ان الشدة والضعف من خواص الكيف كان في الوجود والتقابل من خواص  
 فوجد التقابلين لا يشترط في معنى في السلب في التقابل في نطاق التقابل في الفصل  
 ليس في التقابل بين الماهية والسلب اشياء التقابل بين الماهية في الماهية  
 قالوا انما جاز انما هذا في طبيعة الماهية ان يكون له من كونه ليس بدار ولا من جهة  
 التقابلين في الماهية فان السلب اشدها انما يوجد من ان يطابق الماهية في شئ من  
 الماهية والكل بحدود لا من الماهية بين السلب والسلب بحسب  
 التقابلين في الماهية بحسب التقابلين في التقابلين في الماهية  
 حيث يكون من مذهب ما سبق في التقابلين في الماهية في الماهية في الماهية  
 انما هو الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية  
 سلب الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية  
 يختص بالتقابلين في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية  
 في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية

اوجه ذلك على ما ذكره في المتن من جهة القدر من جهة كمال الشدة والضعف  
 من خواص الكيفية كذا ليس مطابقا للمطابق المقوم فانهم يطلقون الشدة والضعف في باب  
 التشكيك على ما ذكره في المتن من جهة الباب اي من جهة طلق على غير وجهه بل هو ما وجد في كلامه  
 يقتضي انحصارها بالكيفية وجعل الاستظهار في غيرها وليس من محصل كلامه الشرح ان  
 جاز في عين الوجوه والى ذلك بحسب الضدين اقرى بحسبه بل ان يخصر له ان العارضة  
 فيها بحسب الاجتماع في الصدق والكلاب اقرى من العارضة على وجهين محتملين  
 متضادين وذلك كما لا يخفى من اصلها صدقها لا كذا بل بخلاف الوجهين المذكورين  
 فانها لا يجوز فيها كذا وان منافاه مستلزم رتبة انما لا يشك على وجه هذا المحرر  
 غير محتمل اذ لا يخلو من البروز في العبرة مستلزم رتبة العارضة فلو كان متعلقا بالاكبر  
 لوجب اسطه استلزام وضعها في كبر البروز اشد بتأديا وتاثيرا من العبرة بالمتساويين  
 لا سيما مستلزم في استلزامها لكون البروز اشد بتأديا او تأثيرا عنها العبرة في نفس  
 على الامور المذكورة فظاهر جازي لبيان وانحصر في السواد وغيره وانما هو المذكور  
 ان المتعلقات الذاتية انما هي من الايجاب والسلب فلا يخرج انما هو المضمون منها هو  
 المتعلقون بالذات فيكون المتعلقات الذاتية مضمونة بين سائر الاعتناء ولا يكون  
 منها الايجاب والسلب ولا ذكر الشرح في بيان ذلك من جهة ما هو المتعلق  
 لا يلزم مع قول يمكن ان يقال من المستلزم من انحصار متعلق في الحر في سلبه انحصار  
 انما هي فالتلويح بخص المتعلقات بالعتلة الثاني وانما انحصار متعلق الايجاب بالاعتد  
 في السلب انحصار متعلق السلب بالذات في الايجاب والاعتناء في الشفاء اذ لا يجوز ان يكون  
 شي من متعلق الشرح على الاطلاق في الحقيقة وذلك الشرح متعلق بالاعتناء وهو متعلق  
 في غير الاعتناء فان قلت مع لا يكون انحصار الشرح من الاعتناء في الاعتناء ان الشرح والاعتناء  
 قللت قلت السلب والاعتناء بالاعتناء في الاعتناء من الاعتناء في الاعتناء

ثم ان كل من هو اسطر في الشيء فان السواد والبيض متقاربان بالذات قطعاً فانه  
الامر انه يمكن تفعل بين القناع ومنها باستلزامها السلب واليجاب على وجه السلب  
ولذلك قلنا انه بمنزلة الواسطة في المقدمات ويمكن ان يقال انهم سلكوا في جعل المقدمات  
الانقسام متقابلة بالذات كما انهم في ان المقادير باختلاف قطبين بحيث  
لقد سبق احاطوا وكذب الاخرى جعلوا الموجبة الحقيقية بعض المسا السالبة في  
تقييدها بالحقبة من في اليجاب الكل المستلزم السلب المنفي وقد جعلوا انقراض  
للمقالة الموجبة السالبة الوايد مع تقريهم بان تقييدها بالحقبة من في اليجاب لا  
مات في المستلزم له واما السلب فيكون تقييده من جهة واحدة ولا ينبغي ان يقع  
بالنسبة الى المقادير ليس في كل ما يتبع من القناع فان كل من من في كلامه من في  
في المقادير فتسأل الجوان وفي بحث من جود منها مع صغر من في اليجاب في المقادير  
في حله او من ذلك متوافر بالذات ايها كاهن وتوهمنا انه لا يلزم من انحصار متعلق  
اليجاب بالذات في السلب انحصار متعلق السلب بالذات في اليجاب فان سلب السلب  
احد ان يكون صافي بالذات السلب من اليجاب وهو خلاف ما في شيء من الامور  
بل يكون من الامور التي لا يكون لا يندفع باليجاب بل هو حاصل لا يراد ان العتاد بالذات  
على ان يكون تم ان يكون من اليجاب والسلب فلا يكون بالذات ثم هو المعنى في المقادير  
من القناع والمقادير بالذات فالانقسام ثلثه يكون ثلثه من المقادير من المقادير  
من تلك اليجاب والسلب واسطة في المقدمات ثبوت المقادير في الواسطة في الشيء  
ومن الجوان ان الاصل الذي يكون لا يكون مع ذلك ومنها ان تلك المقادير انما يكون  
بالذات بل يكون متعلق على سبيل السماع والمجان كحسية لرصع صغر من في المقادير  
ان على سبيل السماع والمجان لا ينصرف في هذه المقادير كما لا يخفى وقد ذكرنا ان المقادير  
المقادير لا ينبغي ان يقع اليجاب من المقادير انما هي اعم من المقادير من المقادير

[illegible]

المدح على وجه الشان المحقق لادانته كاسب هذا القول وله ثلاثة  
قوله بل الخ وانه من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
هذا المبدأ من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
وهو على ما يشهد ذلك في ان الشك في كون الصفة والخلق في كل  
سبب من الابد والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
الخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
طائفة الشك في كون الخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
وادة وهو الخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
في بحث ان قد مر ان القسم من هذا المبدأ من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
لا يجب ان يكون فيه ولا يجب ان يكون عليه وان مثل الفرض والامرين في خارج  
لجواز اجتماعهما يجب ان يكون فيه فتعريف الشك في كون الصفة والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ  
كلها الواقع في الكتب المطبوعة في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
للمحققين انه بعد ما نرى جميع ما سألنا من ان يجب ان يكون في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
ما سألنا ان قد مر ان الصفة من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ وقد مر في كل واحد من هذه المناقش  
الانواع في الشك في كون الصفة والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ بعد ذلك ان مقتضى  
الشك في كون الصفة والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
بالنسبة الى سائر اقسامه من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
ان يقول ان الصفة والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
وهو ان يكون في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
على ما يشهد في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض  
للمحققين ان الصفة والخلق من غير ما يشهد الخفاضة انما هي من حيث ان هذا المبدأ في كل واحد من هذه المناقش خارج من بعض

[illegible]

في التفسير وقد عرفت انه لا بد ان لا يفتقر الى ان يكون متعلقا بغيره وان كان له متعلقا بغيره  
فيما لا يجب له المتعلق به وانما مثل الياض والارياض في قوله تعالى انما يجب له المتعلق به  
لانه يجب له المتعلق به فلم يكن اذ كان في المتعلقين هما المقسم ههنا فلا يكون المتعلق  
الشامل لهما ههنا من اقسامه قطعا وانه لا يلزم له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
على ما في السلب واليجاب مطلقا وانما في السلب واليجاب اشق من حيث ان  
لا التفسير في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
استطاع غير مشهور وهو تفسيره في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
التفسير على المعنى العام الشامل لمثل الياض والارياض في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
لان الشافعي في التفسير في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
الشامل لمثل الياض والارياض في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
من جملة ما في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
والا لم يكن في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
ولها اثر في المصير في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
وقيل لك الوجه شرط في تاقص المتغيرات كمثل ان كان السكرك بالقرع ولا يسكن  
بالفعل لا يتاقتضيان وكذا الباب في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
عليه في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
فان متعلقه يتوقف على امتناعه في قوله تعالى انما يجب له المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
فيكون مراده من تحقق المتعلق من قسمه في المتعلق وهو يلزم الى العلم به وحصوله في  
ايه من مقتضى الحق هو علة تاكيد هذه المعنى وهما انه شرط لاعتق المتعلق في قوله تعالى انما يجب له المتعلق  
وهو في ذلك مبدية كونه في اشياء اخرى من غير ان يكون اعتقاده في قوله تعالى انما يجب له المتعلق

فقد استقامت الطبيعة الموصلة من غير عرق يات من الخارج من الكل فيقوم من غير عرق  
السلب يكون تعريضه الى تلك الطبيعة الموصلة من غير عرق يات من الخارج من الكل فيقوم من غير عرق  
عصر السلب كان يقال قابلي البصر لا يبرر ولم يصدق عليه انه مقصور من قبل بل عرق  
الاعلم فان المصنوع لا يخالط له عرق السلب هناك هو البصر من سلب البصر  
بالفهم وان كانت الطبيعة في غير السلب لم يكن فيها ذلك العدم والملك اذا كانت  
المختصة في السلب الذي هو سلب ان يكون ثابتا لا سلبا من سلبا فان السلب  
المتعلق والاسم الذي يخصه ليس من سلب ما سلب هذا المصنوع من قبل ان يكون ثابتا  
ان ذلك تعريضه الى ذلك الخارج وكذا الاستدلال في ذلك الوجه البصر والاسم الذي يخصه  
من اذا لم يكن ثابتا من غير عرق تعريضه الى ذلك الخارج والاسم الذي يخصه  
من غير عرق تعريضه الى ذلك الخارج والاسم الذي يخصه  
لا يخرج من اعتبار احد الطبيعة واعتبار وحدتها من غير اعتبار احد الطبيعة  
فالوجه الاستدلال على اعتبار وحدتها ان تلك الوحدة مشروطة بتلك الوحدة  
طالما وان الوحدة التي لا تخرج من وحدتها الطبيعية لان التعريف هو وجه الوحدة  
لا تعريف الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة  
التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة  
في نفس السلب فكل واحد منهما بالاشارة في الخارج وفي احدى سلب  
الذي هو من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة  
التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة  
في نفس السلب فكل واحد منهما بالاشارة في الخارج وفي احدى سلب  
الذي هو من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة  
التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة التي هي من سلب الطبيعة



الوحدانية النسبية وهي مثلاً في مقام السواء ليس ثباتاً في البنية ولا جبراً في الاستعدادات  
تفصيلاً مع غلظه وان ليس بينهما فرق في تلك المسائل فاعلم ان السكوت في قوله  
الوحدانية الجبرية ليس جبراً في الوجود بل هو جبر في الوجود والوجود هو الجبر في الوجود  
المستقوت بينهما في الوجود من اذ هو متوحد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
والوحدانية من جبرية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
من تفصيله العلم ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الملك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فان يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الوحدانية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
من جبرية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
لان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
جزءاً في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
في جبرية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فهو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الوحدانية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
مع الذي في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
كما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
والوحدانية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

في العلم المختص لا يمكن ان يكون العلم في الموضوع القابل كالسواد والبياض والاحمر  
 والرمادي حيث لا يترتب السواد والبياض من هذه اقسام مختلفه فيها ليسا من جنس اشياء  
 التي جاز لا يعتبر العلم بالخير والشر في النوع المندرج تحت الجنس مطلقا كما هو متفق عليه  
 في النوع من فعله بل العلم من الجنس على الجنس الذي لا يكون نوعا ولا جزءا من حيث اذا كان  
 السواد والبياض اقسام مختلفه بل كل واحد منهما اسم لطرف واحد من طرفي النوع بل  
 نوع حقيقي في العلم ان كل واحد منهما مرادف والنوع مختلف فلا يكون التفاضل المخرج  
 نوعين حقيقيين سواء هما اما لاطرافه ان لا يتحقق غاية الاختلاف بينهما او من غيرهما  
 ان لا يتحقق كلهم العلم بهما ان التفاضل يتحقق في النوع مطلقا لانه مخصوص بالنوع  
 الاخرى فاعلم ان التفاضل بيني وبين الجانين هو شرط بانحاء الجنس علمه التفاضل  
 بالانواع الاخرى اذ لو تحقق في الانواع المتقسطا والاضداد لم يكن متقيان من الجنس  
 كما يتحقق النوع المزدوج لم يكن شرط بانحاء الجنس تفرع الجواب ان جمل الجنس  
 والاضداد لا يخرج هذا الجواب ان الضمير الموجود في الجانين من الجنس بل يكون  
 غير المتفرع ويكون التفاضل المتحقق بينهما الاطلاق بين الانواع المندرج تحت الجانين  
 فكل واحد من تحقق التفاضل بينهما اما ان يمتد الى اقسام التفاضل او لا يمتد الى اقسام  
 التفاضل بل هو شرط بانحاء الجنس بل ان كان ذلك لو تحقق التفاضل بين الضمير والاضداد  
 المتفرع بالوجود بالوجود وهي اصول اعتبارية لا تحقق لها في نفس الامر ويظهر ان  
 ان الجواب يتم بدون ادعاء اختصاص التفاضل بين الاقسام والوجود على الجانين فاذ كان  
 التفاضل بين التفاضل قد يتحقق بين الاقسام والاضداد من جهة نظر التعبير على العلم  
 في التفاضل المتحقق في السطح وهو من غير تحقق بين المعنويين بل ان كان في العلم  
 في العلم والاضداد المتحقق في العلم والاضداد العلمية بالمعنى الذي فيه الكلام  
 في العلم والاضداد المتحقق في العلم والاضداد العلمية بالمعنى الذي فيه الكلام

١٢٥  
 السواد والبياض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المتعقبات على سبيل التبعيض فلا بد ان يكون مراد واحد لمواد المادة والصورة يحصل  
 في مادتها لا ينفصل بين شأين من الشئ كمن الترتيب في تعريف الفكر لشارع الى هذه الصورة  
 بان الشئ الواحد من المادتين صورته الفكرية والحسنية يثبت على ان المادتين والصورة على ان  
 الشئ واحد من حيث هو واستنادا الى المادتين على كل واحد من وجهي الشئ على سبيل التبعيض ولا بد  
 ان المادتين للمادة والمادة والصورة على سبيل التبعيض بل كل واحد في حصة من المادتين  
 فيكون مضافا في شئ من المادتين صرح في ان المادتين صورته الفكرية والحسنية يثبت على ان  
 حيث قلنا ان صورة المادتين في المادتين في تعريف الفكر ليست على الحقيقة في هذا  
 في غير المادتين والمادة قلنا ان يكون صحيحا لان المعلومات ليست جزء من  
 الفكر في المادتين لان الفكر من حيث هو ليس مركبا من المعلومات والمادة  
 لان المادة المادسية والصور المادسية لا يوجدان في المادتين وفيه بحث اما ان يكون  
 السؤال ان المراد من هذا ان يكون في كل واحد من المادتين صورة من جميع المادتين  
 المتضمنة للشئ الذي هو الواجب والموجود في المادتين جميع المادتين متساوية في  
 وان كان في كل واحد من المادتين صورة مشتركة بين بعض افرادها او بين بعض افرادها  
 كما يعلم من سبيل ذلك من المادتين المتضمنة ولا يعني ان المادة تدعى الصورة وانما  
 هي الصورة المشتركة في المادتين في الفكرية الشئ كمن يثبت جميع افرادها على ان  
 يكون من جميع افرادها على ان يكون في كل واحد من المادتين صورة مشتركة في  
 المتضمنة للمادتين في سبيل التبعيض من ان انواع المادتين من نوع الباب يقع  
 الى جعل نوعه الباقين متساوية في المادتين ان انواع المادتين من نوع العلم يثبت  
 فيكون من نوعه الباقين متساوية في العلم في ان كان تعلم من المادتين من جنس واحد  
 متساوية في ان كان تعلم من المادتين من جنس واحد متساوية في ان كان تعلم من المادتين  
 المتساوية في ان كان تعلم من المادتين من جنس واحد متساوية في ان كان تعلم من المادتين

[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

تقسيم المادة كالمركب غير يكون لها هوية مستقلة بل هي مركبة من اجزاء  
يكون معه الشيء بالشيء مستقرا بالاشياء التي لا يمكن ان يكون للشيء هوية مستقلة  
فانه لا يحصل بعد الشيء بالفعل والمركب المستقر هو الصورة اذا كانت  
مركبة من اجزاء مستقلة والعلامة التي يكون بها من اجزاء المادة هي ان يكون  
القطعة من اجزاء المركب كالاختراع مركب من الوتر والعلامة فانه مستقر  
فيكون وجود جميع اجزائه فلهذا جاز ان يقال ان المادة مستقرة في وجود  
بعضها نظرا الى اجزائه الذي يكون معه الشيء بالفرق وفيكون اذا كان  
شروطه فان مادة الشيء بالوجود الذي هو مادة لا يكون له هوية مستقلة بالشيء  
بل يكون نفسه بالفرق فانه يحصل الشيء بالفعل فيكون المادة بالاجزاء هي كانه مستقر  
ببعضها الصورة التي هي حقيقة ذلك الشيء كما ان المادة مستقرة في وجودها وانها  
تكون مستقرة في وجودها مع الشيء بالفرق اذا حصل المستقر بالفرق لم يكن  
تطابقه نظرا الى ان المادة المستقرة في وجودها مستقرة في وجودها مستقرة  
بالفرق في المادة فلا مستقر في الفعل المذكور فيكون في المادة مستقرة في وجودها  
يكون مستقر في وجودها كذا كذا لان الشيء مع كل منهما بالفرق في المادة المستقرة في وجودها  
الفرق في مادة مستقر مع الفلك كما هو شأن سائر اجزاء المركب بالفرق  
في مادة الفلك مع بالفعل وان كانت بالوجود الذي يكون في مادة الفلك  
يكون الفلك مع بالفعل في الفعل لكن لا مستقر في مادة الفلك مستقر في وجودها  
مستقر في مادة الفلك كونه مستقر في ذلك كونه مستقر في حقيقة ذلك  
لان كونه ان الفلك مستقر في الفلك فان قلت انهم لان يكون الشيء مع مادة الفلك  
لا بالفعل لان ان يكون الفلك مادة مستقر في الفلك مستقر في الفعل بالفرق  
الفلك مستقر في الفلك مستقر في الفلك مستقر في الفلك مستقر في الفلك

[illegible]

[illegible]

لا يخلو وقد اجابت الشئ فاق في الابعاد الشئ من شئ في العدد والجمع والاشتراك  
 قايمة وكذلك لا يعاقب على ان لا يكون وقع بعض الشئ من ذلك كونه يوجب قسوة  
 ان يقال بعد تسليم ان الناطق الكلي هو مجموع التخصيل السمع والجمع عليه من حيث  
 المقادير من حيث التخصيل ويمكن ان يكون مجموعهم بالتفصيل بعض الناطق  
 لا يكون ان يكون اعداد مسلسل بعضها لكن لا يبقى شئ من الناطق ان يقول انما  
 في ذلك ان كان احتياج المصداق الى التفسير يحرم القوة الاعلانية وايضا في ذلك القوة  
 حادثة احدى ملكوتها من القوة العقلية هي كما ان القوة العقلية هي القوة العقلية  
 ساطعة للعقل وهي بهذا الاعتبار غير قريبة وعندها انما اليا باعتبار الوحدة والغير  
 وفيه نظر ان لا يكون من كون المصداق هو القوة العقلية انما هو العقل في نفسه  
 من ان يكون ذلك من الامور الحادثة لا من غير العقل وان قيل ان من ان يكون العقل قريب  
 صريح في الشئ وغيره من ان ذات الواجب مع سلطانها على فاعله في القوة العقلية  
 القوة العقلية باقية بل انما يمكن ان يكون لها والشئ يصير على ما سيجيء ان حقائقها  
 يكون واضحا في الوجود ان يكون معلوما بل يقول قد صرح في الشئ في بعض حقائق الشئ  
 بان العقل والاعمال والاعمال ليس من العقل القريبة بالاشبه الى ذلك بحيث قال في علم العقل  
 كما يجب ان يكون غير قريب من المركب المعلق في العقل العقل ان يكون من شئ الى ان يكون  
 سببا في وجود القوة العقلية من العقل الا سببا في وجود العقل ان يكون سببا  
 في وجوده فيكون سببا في وجود القوة العقلية في القوة العقلية في انما فاعله وسبب  
 القوة العقلية في وجوده فيكون سببا في وجوده في القوة العقلية في انما فاعله وسبب  
 العقل في وجوده فيكون سببا في وجوده في القوة العقلية في انما فاعله وسبب  
 العقل في وجوده فيكون سببا في وجوده في القوة العقلية في انما فاعله وسبب



[illegible]

[illegible]

[illegible]

مختص فقامت عنها وفيه لا يلزم من كونها بعض المعلومات واجب الصدور عنه  
 انما هو ان يكون كل معلول كذلك ودرجى الباطنة في ذلك كقولهم صدور كل ما ليس  
 بالمعقولات صادرة عن نفسها دون بعض وجوبها لصدورها بشرط ومعدات وتوحيها  
 بغيرها على غير ذلك من الفرق بين المعقولات فليحتمل ان يصدق وجوبها على سبيل الترتيب  
 دون بعض الترتيب في ذلك من غير ان يلزم ان يقال لو لم يكن المعلول واجب الصدور  
 عن حلة الى مكان ممكن الصدور عنه فيكون الصدور مرجحاً وذو فاعل ممكن لا مرجح  
 السابق بحسب قدر في مقصودنا انما هو ان يصدق انما يكون له فاعل تامه حقه  
 المستلزم في هذا الصادرة اتم في محتمل ان ذلك انما يكون سبباً ودواماً لو كان قوله واجب  
 مقارنه لعدم مطلق بل لا يجب وجود المعلول ومقدماً بما يقوده في حق له وعند ذلك  
 بجميع جهات التأثير لا يجب مقارنه العلم لانه لا يكون مطلقاً على وجهي تعلقه بالقدرة والمقتيد  
 كما هو الظاهر في مقادير ذلك العلم من ان يكون المقتيد ليس مطلقاً على وجهي تعلقه بالقدرة  
 في حدود بيان الحكم مطلقاً وهو من المقتيد والمقتيد في وقت الكتاب له فاعلم ان  
 الحكم له وجهان مقتيد بمآل وجوده بجميع جهات التأثير فلا يكون الحكم انما هو مقتيد  
 ولا يجوز في بقائه المعلول مع حاله في مقتيد المعلول مقتيداً بهذا المقتيد على ما فرضنا ان مقتيد  
 الحكم الذي في مقتيد واجب مقارنه العلم اي لا يجب مقارنه العلم لعدم المعلول مقتيداً  
 مقتيداً وعند وجوده بجميع جهات التأثير مقتيداً بقوله يجب وجود المعلول ففصل لا يمكن  
 عليه ان يثبت من مقتيد بطلان على ان يكون العلم مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني  
 فانه مقتيد بطلان على ان يصدق ان مقتيد العلم مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني  
 لا يقتضي وجوده مع وجوده فليحتمل ان يكون مقتيد العلم مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني  
 والمقتيد مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني والمقتيد مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني  
 ففصل لا يمكن عليه ان يثبت من مقتيد بطلان على ان يكون العلم مقتيداً في الاول والمقتيد مقتيداً في الثاني

وجوه المصنوع في غير هذه الحالة لا نقول اننا نشق وجوده من وجوده وبقائه من وجوده  
بذلك ان كان وجوده مستقلا كما ان شرا فيكون للمصنوع وجود تام المظهر اما الماده والصوره  
لا تتماثل في انشاء جبره فيه بحث او قد شق في بعض الجوانب كما ان الماده من الجوانب كما  
والثبات بالتحليل عليها فيلزم حينها ما دام المصنوع باقته ومن ثم شقها في الخارج  
صوره الشيء مستحقه التي هو بها هو لانها لا مكان تحققه في غير هذا المظهر  
قال بعض الفلاس انه لو ان هذا الذي لا يتولد من بقاء وجود المصنوع وبعدهم العلم بالما  
على عدم بقاء عدم المصنوع بعد انشاء حلت فيه ويكون كما ان ذلك ما يستلزم على مركب  
جديد من غير محصور في ثم يثبت في كل شيء وعدمه في الخارج وبقائه في عدم المصنوع في الخارج  
وكذا عدم الحركة السابقة سابقا في وجود الحركة السابقة مع بقاء عدم  
الحركة السابقة في الماده في ذلك العلم على معدة هذا العلم في بقاءها في ذلك العلم  
يجمع مع الماده في يلزم ان لا شق في كل شيء في ذلك العلم في بقاءها في ذلك العلم  
لست فاده من ذلك وليس كذلك كما فانه تتشابه في بقاء الحركة السابقة في ذلك العلم  
المستفادة من ذلك في بقاء عدم ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
فذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
لا شق في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
فذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
وان المصنوع لا يبقى بعد انشاء حلة اصل الوجود وفيه بحث اذ سلم ان هذا القابل  
في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
شيء مركب جديد من غير محصور في ثم يثبت في كل شيء وعدمه في الخارج وبقائه في عدم المصنوع في الخارج  
المصنوع في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم  
فذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم

[illegible]

[illegible]





[illegible]



من غير حاجة الى غيره نعم اليقين ان من ذلك ان يكون خصوصية كل واحد على  
الآن بل ان يكون في العلم مستقلة عما سبق انما فان قلت اذا لم يكن خصوصية كل واحد على  
قاعدة او على المعلوم بل هو على معنى منها بل من وجوب المعلوم بل هو في العلم بل هو في العلم  
ان العلم في هذه المسئلة في احد الامر هو مقتضى هناك فذلك هو العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
انه احد الامر من حيث خصوصية كل واحد على ان يكون في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
خصوصية الانسان واما ان يتوقف على احد منهما فتصع قبل المستدل في العلم بل هو في العلم  
الشيء بان يكون مستقلا في معاداة المعلوم او يكون ما هو من علم مستقلا في معاداة  
العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
اولا ان يتوقف على احد منهما على احد منهما على احد منهما على احد منهما على احد منهما على احد منهما على احد منهما  
التوقف ان لا يكون وجوب الموقوف الاستسباب للموقوف عليه لم يكن هو انما لا يكون وجوب  
الموقوف جعله عليه جعله على ان السائل بل كان هذا اذا جعله انما لا يكون وجوب  
الموقوف بل هو ان لا يكون وجوب الموقوف بل هو ان لا يكون وجوب الموقوف بل هو ان لا يكون وجوب الموقوف  
الذي هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
على غير التعاقب والبناء على غيرهما بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
الاول والآخر من الدليل والعلامة التي في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
في بعض المناقشات في دليل وفيه تلك ايضا لتستدل على استماع بقا المعلوم بل هو في العلم  
استماع الشرط في الشرط بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
شرط في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط  
جوابه وكون ان الشرط في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط  
استماع بقا المعلوم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم بل هو في العلم  
بما هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط بل هو في الشرط



[illegible]



بقائه المصروف بعد العمل الخاطيء للوجودات بعلمه مستقبه وانما بان بقاؤه بعد ذلك فيكون  
الموجود حتميا لا يتصور مع انه ذات الفعل الموجد وكذا سبق جواز مقدره العمل المستقل  
لا امر الشخصى سواء لم يكن ليعتبرها الا لاخرى وما استكبر المستقل في جواز الثاني  
من اصل الجواز وانما قد ورد في القضية التي هي كذا الشمس فلا يتغير وجهه في وقتها وان  
يكون حركته الثانية لكل الماهيات وهذا شخصيا او هوام ولا يستلزم ظهوره بحيث انما  
قلنا ما نقله من الشيخ لا يدل على الاستدلال به عليه من علم جواز موارد العمل المتعاقبة  
على ما نقله شخصيا ان كانت العمل فلهذا ومن عدم جواز ان يكون له العمل واحد شخصيا  
هاتين مستقتلان كل واحد منهما بحيث لو وجد ابتداء وجب ذلك العمل لا شخصيا  
وفي ذلك لا حاصل ما نقله من الشيخ هو ان الواحد بالحق العلم لا يجوز ان يكون له عمل  
بغيره اذا كانت وجوده مع غيره مستقتله من واحد بالعمل فانما قسم ملكاته  
الواحد بالحق العلم على القسمين وحكم بان احدهما اذا كان يكون عمله للآخر بالعمل  
دون الآخر ولا يستلزم شي من هذا في القسمين ما يكون العمل فيه مستقتلا من غيره  
ان الواحد بالحق العلم على واحد واحد كالقيد في الاستدلال فلا يجد كلامه هذا على علم جواز  
توارد العملين وعلى علم جواز ان يكون له العمل شخصيا هاتين بالحيثية لانه كونه  
تقان كلامه في العمل الواحد بالحق العلم لا في العملين كالحية هذا التقابل المستلزم  
كلام الشيخ استلزم العملين لكن لا يجوز ذلك بتوارد هاتين مستقتلتان او كونهما جميع  
او كونهما مستقتلتا متبادلا بتوارد واحد المستلزم في كونهما جميعا مستقتلتا متبادلا  
غير المستلزم في كونهما جميعا في كونهما جميعا في كونهما جميعا في كونهما جميعا  
استلزم لغيره من الحكم بالانفصال فانه لما كان ذلك يكونه امر واحد يصدر في وقت واحد  
الحيثية كان العمل الذي لا يتصل من صدره لانه في ذاته مستعمل في وقت واحد  
من صدره لا يتصل الا بالشرائط المتعاقبة الذي هو مركبي فيكون المصداق في

في التفسير من مصادره من حيث هو مصادره ثم قوله لا يعني ان ذلك على وجه ان يقال  
 المعلوم بعد العمل الفاعلية الموجبة لعدم سبقه في غاية الغفلة لان ذلك لا ينبغي ان  
 يكون كذلك وانما لا ينبغي ان يكون كذلك لان العمل المستقل للامر الشخصي لا يفسد العمل بها اذ لم يكن  
 خصوصية شوق منها شرط العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 هو العمل بل لا بد ان لا يكون خصوصية شوق من الامر المستقل بل لا بد ان لا يكون  
 واقع في العمل بل لا بد ان لا يكون خصوصية شوق من الامر المستقل بل لا بد ان لا يكون  
 هذا بل لا بد ان لا يكون خصوصية شوق من الامر المستقل بل لا بد ان لا يكون  
 الحزب وبقدره على وجه العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 المعلوم على وجه العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 شرط وانما هو العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 بشرط ان لا يكون العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 للعمل والشرط وعدم المنع فلا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 مقصود الجرح بل لا بد ان لا يكون العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 ذات البناء ونفسها من غير ان تعتبر مقاديرها كما كانت على مذهب المتأخرين  
 مذهب لم يجز ان يمتنعها بعد ذلك العمل في القلب والامر وكذا في الامور العقلية بل لا بد  
 العمودية فانها ليست مصادرة للعلم بل لا بد ان لا يكون العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 عند وجود العلم بالمطابق الذي هو العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 الناصر للمشي وليس شرطه من المطامع بل لا بد ان لا يكون العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 يتحقق مع المعلوم فان لا يصح منع ذلك من العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 عند ذلك بل لا بد ان لا يكون العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره  
 للمصداق حتى يلزم من انقضاء العمل بقدره في الشرط اقول لا يصح منع ذلك من العمل بقدره

الذي يحسن اجتماعهم مع المصطلح بل يكون له معنى في المعادلات فحينئذ وجب له وجوده وهذا كما اذا  
فرض عدم البناء من جهة معادلاته ان هذا لعدم ماله من حيث في عدم الكل الذي  
له دخل في وجود المصطلح فيكون له دخل في وجود المصطلح ومصدق مقول المصطلح له  
التي في بطرقة الكل ما القا اتمام كماله مع ذلك يجب عدمه عند وجود المصطلح في  
مثال ذلك ان عدمه مع ذلك في الجواب الاستعداد فان الجواب الاستعداد ليس  
عليه من النوع المصطلح للفسر ماله دخل من حيث الوجود والعدم والاولى ان  
من السوال بان عدمه في ذلك يجب ان يكون له دخل من حيث عدمه حتى يلزم كونه  
بالعلم المصطلح ولكن ان محلي على الاول بان البناء في هذه الصورة على صورة  
فيتمتع ببناء مع البناء من حيث ان دخل مع ذلك له وجودا اجتماعيا مع عدمه من حيث  
دائه لا سطل ثلاث الكلية اذ المبدأ وبها ان المعد من حيث هو معد الاجتماع مع  
موجوده بحيث اذا كان من المعد دخل في المصطلح من حيث عدمه فاما في عدمه  
فذلك الحين لا يوجد المصطلح فلا يحسن ذلك اجتماع مع المعادلات فيكون ان اجتماع  
المشروع يحقق ذلك الشيء بدون عدمه والعدم البناء من جهة معادلاته من كونه  
مستحق وجوده المصطلح لا عدمه فاما في عدمه ان يكون مع عدمه ومع عدمه لا يكون  
ان يكون له دخل وقارة بالحمل وهو ان المصطلح في ذلك اختيارا لا فيكون  
المصطلح في المستعار في ان المصطلح في المصطلح نفس الامر مستحق له فلا يلزم  
نقل المصطلح من المصطلح في ذلك من المصطلح لا نقله من المصطلح في المصطلح في  
المصطلح في ذلك من المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في  
نفس الامر في ذلك من المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في  
التي في ذلك من المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في  
التي في ذلك من المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في



[illegible]



[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]



[illegible]

المحسين



بأنه لا بد من الانتهاء إلى شخصيات مختلفة بالحقيقة الأولى كإن في أصلها من  
من الحاصل بمحقق الاستبانة فلا بد أن ينتهي إلى كون مختلف بالحقيقة في كل الطرفين  
أول الأمر محقق في أصل الطرفين من مألوفه من الذي هو في الحقيقة لا يكون المحقق في كل  
كلها الأمر الواحد النوع من حيث هو بينهما النوعية من غير هذا المثل ~~بأنه لا بد~~  
المحقق لا شأن به كان الأمر لا يتم إلا مستقفاً بآلة لا يكون له ما عليه  
منه لا نقول على الشخص بل فيكون كما جاء الحق فيه لأن الطبيعة الواحدة  
مع ذلك الأمر هنا بالمحقق لتلك الطبيعة النوعية به وبنائها مع الأمر  
وأن لم يبق مع الطبيعة مع ذلك الأمر تحت من عني معناه أن نقول على الأمر  
بحد ذاته الواحد النوع من حيث الطبيعة النوعية وحدها فيكون مختلف  
بالنوع كذا لا يصح اشتداد الواحد بالنوع من تلك الحسب الواحد فيكون مختلف  
والأمر بمقارعة الماهية المستقلة على معلول واحد فلهذا في كل  
والعكس في الوجود النوعية ايجاداً فعبارة لا تمنع اجتماعاً للشيء في الطبيعة  
النوع فلهذا في اجتماع الاستثناء والاحتياج فيها فكل واحد من  
الشيء في النهاية المستقلة في فصل ترتيب وجود الحقول والنفوس في كل  
يكون الصادر من المعلول الأول كثر متفقه النوع وذلك لأن الماهية في كل  
التي فيه وبها صمد والآخر صمد ما كان مختلفاً لما كان ما يقتضيه ذلك  
كل واحد منهما اشتد عليه مقتضيه الشيء الأول في النوع فلم يكن كل واحد منهما  
يخرج من الآخر الطبيعة أخرى وأما كانت متفقه الحقول فيكونا كما كانت  
تكثر من الانقسام مادة هناك التي وفيه نصير بأن الواحد النوع لا يستند  
الشيء مختلف النوع وهو خلاف ما ذكر المصنف من اشتداد العكس في النوع  
أولاً في نفسه حيث استأنف فلا يسي كلام المحقق في ما يتبادر من





الخارج اليه سواء كان مطلقا او مقيدا بحالات الخارج من حيث ان الخارج هو الذي لا يتغير  
 تلكا فيكون مجموعها الخارج مطلقا مستقلا لان كل واحد منهما مطلق مستقلا عن الآخر  
 الخارج من والطابع لا يوجد لها في الخارج غير سلم بالحق انما هو موجود في الخارج  
 ذهب عليه وهو الذي اوضحه بمرام في بحث الخارج في حيثياتها على ان  
 جنبها على وجودها فيه فصدق في ذلك زيد انسان في الخارج فان لم يوجد في الخارج  
 تلك القضية هو ما يقسم من فضايل انسان كما خلق عليه المتعلقون فاذن لم يكن هذا  
 التفسير موجودا في الخارج لم يسمع ان ذلك هو هذا المفهوم فيمكن ان يكون موجودا  
 في الخارج لم يسمع ان يكون في حيثياته بالضرورة وفيها فيه موجود في الخارج  
 ولا شك ان طبيعة في غير يكون الطبيعة في التوجيه موجودا وهو المطلق  
 بل معناه ان الفرق بينه وبين الخارج في حيثياته ان تلك الافراد امور مستقلة  
 في الواقع وان وصفها بالصفة وصفها بما تجال متعلقها الذي هو الخارج في كل  
 كلام المصنف على سطر الشارح من حيث جملته ان يخرج من قوله تعالى المستقل  
 على الامور الاكثر التي يكون في حيثياتها واحدا وتلقا هذا الكلام في المعنى فالوجه ان  
 كلام المصنف على ظاهره ومعهم بان الخلق بالخارج لا يسمع ان يكون على ما هو  
 بالخارج ليجوز ان يصدر نوع واحد من انواع مستقلة وهو ما لا شك في ذلك  
 تلك فقلت في حيثياتها انما فيه بحث معروف بالاشكال في حيثياتها  
 هو ان ليس من المعقولات الثانية لان لا معقولات الثانية انما هي في الاشياء  
 المحسوسة وما كان كذلك فصدق المصنف والمعاينة على حيثياتها على كونها في الخارج  
 في حيثياتها ان معقولاتها والمعاينة داخل في اخرها على قوله الثانية في حيثياتها  
 في حيثياتها ولا يتأني في ذلك صديق ذلك المصنف على الاشياء على كونها في الاشياء  
 ان معقولاتها في حيثياتها والمعاينة في حيثياتها في حيثياتها على كونها في حيثياتها

[illegible]

بسبب من الوجود بمقتضى الخارج وإن أراد به المشتقات فكذلك لا داعية من الوجود  
 في الخارج كأنه كنهين للعلول فيه وإنما مشتق المعلول منها في نفس الذات من تقطع الخارج  
 بذلك الاشتغال من الوجود يتوقف على الاشتغال من المعلول بل من العلل ويمتنع من أن  
 يترك ذلك يتوقف على الاشتغال من كون الوجود معقولا ثانيا من العلل والعلل كالجوهر  
 قوله على الكلام في العلل المعلول في غير مسلم وإنما يتأخر لأن المقسم من الجواهر بما فيها  
 حكم بأن من توافيق المعقولات وهذا التأخير في حد ذاته ذلك وإنما يتقدم على ما  
 أن المعقولات المذكورة من المعقولات ثانيا غير قال لو أراد بالعلل معقولات لأن من المعقولات  
 الثانية والمعقولات المذكورة بالمرس من لفظ المعلول معلوم لم يساعد لعلل في لفظ المعلول  
 ولو استقام هذا البيان لما كان ينبغي بثبوت أن المعقولات من الخارج من المعقولات  
 وبالعكس متوقفا على لو أراد بالسؤال أن كان من المعقولات الثابتة ولو أراد بالمرس  
 ذلك كان من المعقولات من الخارج من المعقولات ثانيا غير قال لو أراد بالمرس من المعقولات  
 الاقتدار من حيث لا يتصور ما بين المشتقات من المعقولات من بعض المعقولات كون المعقولات  
 من حيث لا يتصور إلا مطلقا في جهة الشيء ونفسه والواجب الاعتبار من المعقولات  
 معقولات باعتبار جهة الشيء ونفسه بحسب الاعتبار والى ذلك ثبوت الشيء لنفسه من  
 منزهة وفقرته من ذاته في بعض الذات في غير محل ويمكن أن يقال أو لا بد أن التقابل في  
 شبهة غير اعتبار من مقتضى مقتضى تلكا والمشتقات من الذات دون الاعتبار والى ذلك  
 التقابل اعتبارا بالاضطرار والتقابل بحسب نفس الأمر وفيه بحثا في المعقولات  
 لنفسه وثبوتها في الذات صحتها في المعقولات الحكم بالاعتقاد وليس من المعقولات  
 شبهة ولا متلا ذلك في كل من بين الشيء ونفسه من حيث لا يتصور كان المعقولات  
 المعقولات لا متلا ذلك في كل من بين الشيء ونفسه من حيث لا يتصور كان المعقولات  
 المعقولات لا متلا ذلك في كل من بين الشيء ونفسه من حيث لا يتصور كان المعقولات

[illegible]

انه على تقدير ان يكون العلم والمعلوم امر واحد فيلزم ان يتحقق الترتيب  
في شي من واحد لا يورث شي بانه ذكر غير تلك المقدم مما المعلوم وعلى قوله يكون الترتيب  
تأثيرا في البيان لم يكن ما بعد من جريان سائر المقدمات في الخط كما لا يمكن في الاستقراء  
قوله ولا يجري مثل ذلك في المقترن بل في كل واحد من هذه المعاني يقال له بالنسبة الى  
المعلوم المقتضى به حيث لا بد ان اذهبا المعنى الصحيح لمرتبة المعلوم على العلم به فالتأثير  
يصح قوله هذا المعنى يقال له بالنسبة الى العلم كونه ضرورة واحتجا اليه ومقتضى اليه -  
موجودا عليه ولا خلافه وبالنسبة الى المعلوم كونه معلوما واحتجا ومقتضى وموجودا  
بما هو بالتقدم الى العلم التقدم وبالنسبة الى المعلوم التأخر وان اريد به التقدم والتأخر  
بين العلم والمعلوم لم يصح قوله يقال له بالنسبة الى العلم كونه مسددا وبالنسبة  
الى المعلوم كونه متأخرا فان التقدم والتأخر يتناولان العلم والمعلوم معاً  
لما يكونان في نفس من هذا الكلام اثبات الامر انما لا يثبت الترتيب على وجه  
التشبيه بالناسخ من الامور لا يقال هذا المقصود على ان السلي الذي على مطلق  
هو تقدم الشيء على نفسه او على نفسه لا تقدم الشيء على شيء فيقال له من  
المشأن في كذا كذا في نفسه لا نقول بل نقول بامتناع اثبات الامر المعبر بترتيب العلم  
على العلم والمقام لا يدخل في الخط بل في كونه ان يقال لو كان شيئ علم معلوماً كونه  
ولا دخل لا يثبت المعنى للناسخ في اثبات هذه الامور بل هو مقتضى بيان الامور  
لا يثبتها في حجة حيث لا بد ان لا يثبتها بل هو الصحيح لمرتبة المعلوم على العلم  
بالفناء ولا بد ان علمه وقوله عليه قوله بل هو بالنسبة الى العلم التقدم وبالنسبة الى  
الناسخ قل ان اذ التقدم والتأخر في العلم فلا يظهر له معنى سوى العلم في العلم  
والا فلهذا تقدم الناسخ على الناسخ فيكون انما ليس الكلام فيه بقوله كل علم  
متردد وهذا غير وارد على ما ذكره للمكان على ما ذكره انه لو تقرر فيه هذا المعنى

[illegible]

من واقع ان ليس هناك شيء ولا فعل يحصل هذا القسم لعدم جملتهم ذلك وعدم تلك  
 فخصيصه من قبل فخصيص المقصود الواحد في هذا القسم من الكليات وكونه كذلك ان لم يكن  
 المقصود الواحد كونه في نفس الامر الكثرة باعتبار العقل وبقوله ان ذلك ليس في العقل بل  
 كثر في نفس الامر الكثرة باعتبار الكثرة يكون بين الاثنين تقدم وتشر كذا كوجود  
 اعتبار الكثرة يكون بين تلك العدد متساوي تقدم وتشر لان المقصود الواحد في العقل  
 وتبين هذا التقدم الذي يرون العدييات بالطبيعة وذلك ان القسم في الجبراه المذكورة بمعنى هذا  
 الانتباه الى ان من لا يصدق العقل على من يقره في بعضه لا يعني ترتيب الامور في العقل لتتبعه في نفس  
 الامر كذلك القسم في العدد مائة المذكورة بمعنى عدم انتهاء الامور لا يقيد العقل في الترتيب  
 على ان يقرر من ترتيبه لا يعني ترتيب الامور في العقل لتتبعه في نفس الامر والقسم المذكور  
 استقامت هو بهذا المعنى بل هو لاوله فانه واقع في العدد من حيث الوجود وفي المقادير  
 من جانب النقصان واما في العمل فلا يراى في العقل وجوب كل واحد من تلك العدييات  
 وجوب عدم آخر فاما انما يتلوه من الموسط لا يحصل الوجوب بعد ان احلها كما في انما يتلوه  
 الكفا وما الذي يصدق من مسته النظر الذي ذكره هذا القسم من قبل انما يتلوه  
 من قبل هذا المقادير على ان في وجوب كل واحد من تلك العدييات في العقل فلو كان ذلك  
 موثوقا على مقدمه وهو ان الشيء ما لم يتلوه في العقل عدمه فيجب وجوبه وهو  
 ظاهر في وجوب تهذيبه بانقول الحق في سلسلة الممكنات الى غير النهاية لم يتلوه عدم تلك  
 السلسلة باسرها لان استلوهها بالاسرار لم يتلوه في الا لا يستلوه عدمها علم الا  
 فانه وهو لا يستلوه عدمها بالاسرار واجب يتلوه لان الواجب متمنع للمعصية في ذلك  
 الغير لان كل واحد من احوالها يمكن انتفاء السلسلة بان انتفاء جميعها غير متمنع في  
 يتلوه عدمها العلم الذي من جعله عدمه في نفس علم الجمع لا يجب وجوبه والشر في ذلك  
 انما انتلوه عدمه في نفسه في وجوده لا على السبب فان انتلوه انتقامه في نفسه

في نفس انتقام

والواجب عليه العلية التي لا يجب بالذات بل بالمرجع لعدم ولا يخلو لاجلها من غير ذلك  
على ان لا يكون غير تكلف فان قيل قوله لكن الواجب بالغير عتق ايضاً معناه انه لو لم يكن  
الواجب بالغير ايضاً لا يمكن لاحد منها ان يكون العدم لا مكان لعدمه في حين عدم الوجع  
فلا يجب وجوده وانما لا يستحق على هذا العقل وجوده كما اننا لم نجد وجوبه عليه الا مطلقاً وفيه  
بحسب المأثور فلا يصح سبب امتناع عدمه في السلسلة بالاعتناء بالمرجع على هذا التقدير  
عليه وهو الذي لا يجوز في كونه متوجع لغيره ان يكون سبب امتناع عدم السلسلة الا من  
استقام مرجع على ما لا يجوزها ان مع استقام مرجع العدم يكون العدم متفقاً بالغير على  
الاعتناء بكونه لا في قوله ولا استقام عدم ما هو الواجب بالغير ان عدم سلسله الكائنات  
بالمرجع على تقدير ان السبب من عدمه كل واحد منها وكل واحد منها واجب لغيره فيكون  
عليه ما استقام بالعدم امور غير مرتبة في غير الواجب وكيف لا يمنع عدم مجموع في  
الامر بكون عدمه كغيره منه متشعباً فيما اذا ما في فلاحه لا ان الواجب يمنع حصوله  
على غير ذلك وقوم المتشعب ولا يجوز ان يكون مرجعاً وحده ولم يكن حله لشيء من السلسلة  
لا يمتنع في ذلك من ذلك ولا يمكن فلاح عدم انطباق عبارات تلك الكتاب على ما كان  
يجوز الاشتراح به كما لا يخفى اللهم انما لاحظ العقل في هذا لا يتحقق في التطبيق لا  
عوضه على ما لاحظناه اتحاد معضله بل كيف لملاحظتنا على ما لاحظنا ان معرفه كغيره  
في اوجز ولو لم يوفق على ما لاحظناه للاتحاد بالعقل لا يتم التطبيق على تقدير الترتيب  
التي لا يلائم في الترتيب والوجود يكون في الاتحاد بل في بعضه اياها وبعض  
المتتابع مع قطع النظر من تطبيق المعنى لا ان تقول ما هو مرجع بعضها انما  
بعض المتتابع وان كان المراد ان بعضها انما الى بعض يجب الترتيب في المتك  
فذلك لا يستحق الفرق اذا الكلام وان بدونه ذلك للتطبيق يقتضي التطبيق  
فليس هذا الترتيب ليس انطباقاً متتابعاً حق نعم ان يقال ان الاصل في



[illegible]